INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

تُواجَه المعارضة السلمية للمدافعين السودانيون ضد الحكومة، بالذخيرة الحية من قبل القوات الحكومية

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يوّد مشاركة مخاوفه الجادة، حول حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني الحالي في السودان. وعلى وجه الخصوص، نود أن نلفت انتباهكم إلى استمرار إساءة الحكومة السودانية معاملتها للمدنيين، بما في ذلك، الهجمات غير القانونية على القُرى والقصف العشوائي للمدنيين. كما أننا قلقون حيال استمرار قمع الحقوق المدنية والسياسية، ولاسيما القمع المستمر للمتظاهرين بالإضافة للإجراءات التعسفية تجاه المجتمع المدني المستقل، والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما أننا نشعر بالفزع من التقارير التي أفادت بتعرض المحتجين للوفاة والإصابات الخطرة، أولئك الذين لا يفعلون شيء إلا أنهم يمارسون حقهم المشروع في الاحتجاج، بالإضافة لاستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين.

تواصل القوات الحكومية السودانية مهاجمة القرى وقصف المناطق المدنية بشكل عشوائي، ومنع مجموعات المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المناطق المتضررة، بالإضافة لاستخدام القوات الحكومية للقوة المفرطة لتفريق المظاهرات، والذي كان نتيجته مقتل وإصابة مئات من المتظاهرين بجروح ولم تكن هناك مساءلة عن أعمال القتل هذه خلال حملات القمع العنيفة. في جميع أنحاء السودان، تم استهداف مسؤولو الأمن القومي، كما استهدفت قوات الأمن الأخرى أعضاء أحزاب المعارضة، وغيرهم أيضاً من المدافعين عن حقوق الإنسان، والطلاب، والنشطاء السياسيين، من خلال اعتقالهم، واحتجازهم، وتعذيبهم، وسوء معاملتهم.

كما يتم قمع الحقوق الأساسية للمرأة بشكل دوري من قبل السلطات السودانية، من خلال التهديد المباشر، وأحكام النظام العام الذي يستهدف ويجرّم الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، كما استخدمت السلطات قوانين قمعية لاستهداف الناشطات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والتي تعرضهنّ للاعتقال، والاحتجاز، ومختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وتخضع المنظمات النسائية إلى لرقابة مكثفة، ومحاربة القوانين الناظمة للتمييز ضد المرأة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بمنع منظمات المجتمع المدني من العمل بحرية.

على مدى السنوات ، فشل السودان باثبات حسن النية من خلال تعاونه مع ولاية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ومع آليات حقوق الإنسان الأخرى. حيث أن الحكومة السودانية:

- منع الخبراء من الوصول إلى مناطق معينة، لا سيما مناطق النزاع، ومنعهم من مقابلة الجهات المستقلة دون رقابة؛
- العمل على محاولات مراقبة الاجتماعات بين الخبراء والمجتمع المدني؛
- مهاجمة المكلفين بالولايات كلما أثاروا مخاوفهم من انتهاكات حقوق الإنسان، مدعين أن الولاية قد "تجاوزت صلاحياتها"؛
- رفض حقيقة أن المراقبين وممثلي الشعب هما أساس المساعدة التقنية؛
- منع المناقشة الفعّالة والشاملة والشفافة المؤثرة بالقرارات؛
- المشارك في أعمال التهديد والانتقام ضد الممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان، والذين حاولوا السفر إلى جنيف لحضور "جلسات ما قبل الاستعراض الدوري الشامل" في عام 2016 - على الرغم من حقيقة أن السودان أشاد رسمياً بالاستعراض الدوري الشامل.

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney 1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax:+ 41227884807- Website: www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net

إننا نستنكر أعمال الترهيب، والمضايقات، والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيين، والتي لا تزال منتشرة في جميع أنحاء البلاد، والمعاملة السيئة تجاه من يعبّرون عن معارضتهم. على سبيل المثال، منذ أن خرج المتظاهرون في ديسمبر الماضي إلى الشوارع في البلدات، والمدن في جميع أنحاء السودان، احتجاجاً على زيادة الأسعار، ومطالبةً الرئيس عمر البشير الذي يتولى السلطة منذ 29 عامًا ، بالتنحي. كان الرد على ذلك، أن أطلقت القوات الحكومية النار على عشرات المحتجين وأردتهم قتلى، واعتقلت بشكل تعسفي مئات من أعضاء الأحزاب المعارضة، والمتظاهرين، والطلاب، والصحفيين، والكوادر المختصة بما في ذلك الأطباء والمسعفون. حيث قدمت نقابة الأطباء تقريراًعن الاعتقالات المستمرة للأطباء، وممارسة العنف ضد العاملين في المجال الطبي والمرضى. بالإضافة إلى ذلك، ما زال 47 طالباً من دارفور محتجزون في الحبس الإنفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، بعد أن قام عناصر الأمن باعتقالهم، خلال مداهمات على منازلهم في تاريخ 23 و27 كانون الأول/ ديسمبر 2018 في ولايتي سنار والخرطوم. كما قتل طالب واحد في هذه المداهمات.

ولا يزال العديد من المعتقلين رهن الحبس الانفرادي وبمعزل عن العالم الخارجي، ولا يسمح لهم بالزيارات العائلية أو زيارة محامي. على الرغم من الصيحات الدولية التي تنادي باحترام القوانين الدولية المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات، إلا أنه وعلى ما يبدو أن الحكومة عازمة على مواصلة الاعتقالات، والقمع، وغيرها من الانتهاكات طالما بقيت الاحتجاجات مستمرة.

يتعرض جميع المعتقلين لخطر التعذيب، كما أفاد العديد من المعتقلين المفرج عنهم، أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وحتى الآن، لم تقم السلطات السودانية بأي إجراء من إجراءات التحقيق مع المسؤولين الأمنيين المتورطين في مثل هذه الجرائم. وكانت السلطات قد ألقت القبض على المعارضين واعتقلتهم، بما في ذلك النشطاء في مجال حقوق المرأة الذين يعارضون قوانين التمييز، والمعلمين، وغيرهم من الكوادر المهنية، الذين غالباً ما تفرض عليهم اتهامات ملفقة تحمل عقوبات شديدة. لقد سعوا بنجاح بالقبض على الناشطين الذين يعيشون خارج السودان، واحتجزوهم لدى عودتهم، ليس لشيء إلاردا على كتاباتهم الناقدة. كما قام المسؤولون الأمنيون بمنع المحامين، والناشطين الحقوقيين من السفرخارج السودان، واستمروا في فرض الرقابة على وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مصادرة الصحف التي نشرفيها مقالات ، تناولات مواضيع محرجة للغاية.

أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم من تصاعد العنف في السودان، والتقارير الواردة حول المتظاهرين الذين قتلوا خلال المظاهرات الأخيرة، التي شملت نطاق واسع، والمناهضة لارتفاع الأسعار، ونقص الغذاء، والوقود.

وقال كليمنت نيالیتسوسي فول، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ، "إنه قلق للغاية إزاء التقارير، التي تفيد بأن قوات الأمن الحكومية تستخدم الذخيرة الحية أثناء الاحتجاجات، التي اجتاحت البلاد منذ 19 ديسمبر/ كانون الأول. يجب على الحكومة الاستجابة للمظالم المشروعة للشعب السوداني ".

بالإضافة إلى ذلك، قال أريستيد نونوسي، الخبير المستقل للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، "أن استخدام القوة المميتة كوسيلة لمواجهة المظاهرات مسألة غير مقبولة، يجب التعامل بمرونة مع المعارضة، وعدم قمعها باستخدام القوة المفرطة، التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح، وأنا أحث بشدة قوات الأمن السودانية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لتجنب تصاعد العنف واتخاذ تدابير فورية لحماية حق المتظاهرين في الحياة ".

كما أعربت جماعات حقوق الإنسان، عن قلقها العميق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث اعتقالات تعسفية، واحتجاز للمتظاهرين، بما في ذلك نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون والطلاب.

إذا كان السودان يريد إظهار حسن النية، فيجب أن يحدد مكان وجود جميع المعتقلين، وضمان وصولهم إلى المحامين، والأطباء، والسماح بالزيارات العائلية، والإفراج الفوري عن سجناء الرأي المعتقلين، لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، ولكل من لا يوجد دليل على وجود أي تهم ضدهم. بدلاً من استخدام العنف والإساءات لقمع المعارضة، يحتاج السودان إلى الانخراط بشكل سليمي وبالتماشي مع مخاوف المحتجين. كما نحث الحكومة السودانية على ضمان عدم تعريض المعتقلين للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم، وأن يسمح لهم بالزيارات العائلية وتعيين المحامين الذين يختارونهم.

كما يتعين على السودان تنفيذ الإصلاحات السياسية الضرورية، كالسماح للشعب السوداني بممارسة حقوقه الدستورية للتعبير السلمي عن آرائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية ودون أي خوف من الانتقام أو الاضطهاد.

ما يحتاجه السودان ليس المزيد من المساعدة التقنية فقط؛ لهذا السبب يجب مناقشة الوضع في السودان في إطار البند 4 من جدول الأعمال. كما ينبغي استخدام البند 10 للدول التي تحتاج بالفعل إلى المشورة حول التقنية وبناء القدرات، كما وينبغي ألا يُسمح للسودان بالإساءة والإخفاء في إطار استخدام هذا البند من جدول الأعمال، حيث أنها أظهرت نموذجاً من سوء النية مرة، وها هي مرة أخرى تهدروقت المجلس وموارده.

في ضوء التطورات الأخيرة المثيرة للقلق في السودان، من الضروري لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اتخاذ إجراءات شديدة وفورية، رداً على الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني. إننا نحث لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والبعثات الأعضاء فيها، على ضمان اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الأربعين قراراً صارماً، موجهًا نحو العمل في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

كما ينبغي تمديد ولاية الإجراءات الخاصة بشأن السودان،والعمل على تعزيزها في إطار البند 4 من جدول الأعمال، لأن الحالة في السودان تحتاج إلى اهتمام عاجل من جانب المجلس.

ويجب أن ينص القرارعلى تفويض مقرر خاص لرصد الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والإبلاغ عنها، وتوصية الحكومة السودانية باتباع إجراءات ملموسة لوضع حد لهذه الإنتهاكات، وحث الحكومة السودانية علناً، على تنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للسودان خلال الاستعراض الدوي الشامل 2016.

كما يدعو المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إلى إيفاد فرق التحقيق على وجه السرعة، من ذوي الخبرة في العنف الجنسي و العنف الجنساني، والتحقيق في الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان، وتحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم البشعة ضد المدنيين، وتقديم توصيات ملموسة للمساءلة، وتقديم تقرير إلى المجلس بالنتائج التي توصل إليها في الدورة 42.

ندعو السلطات السودانية إلى إطلاق سراح المعتقلين. كما نحث السلطات على إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة وضمان أن تتعامل قوات الأمن مع الاحتجاجات بما يتماشى مع التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان.